يقول لي الخليل نحو جاءٍ واصله جايئ بالاتفاق لانه اسم فاعل من الاجوف
المهموز اللام فقال الخليل نقلت لامه الى موضع العين فصار جاءٍ على
وزن فالع فاعل اعلال قاض فصار جاءٍ ثم لو لم تقلب الياء قبله الياء همزة
فصار جاءٍ بهمزتين وهو مستكره وقال سيبويه واصحابه لا باس
باجتماع الهمزتين اذ بعمل ما يقتضيه الاصول فتقلب الثانية في جاءٍ
جاءٍ ونقل اعلال قاض واعترض على مذهب سيبويه بانه لو كان كذلك
لكان الياء المنقلبة عن الهمزة وح فياسها ان تصح كباقي دارٍ
وستهزيون وريّا فانها اذا خففت اثبتت الياء على الافصح ولو كان
جاءٍ كذلك لكان الافصح جاءٍ بالياء ولما لم يحر دل على ان الياء اصلية
ولا يكون ذلك الا على مذهب الخليل بنقل الياء التي هي عين الى موضع
اللام واجابوا عن ذلك بانا لا نسلم ان قياسها ان تصح مطلقا بل هنا
تفصيل وهو اذا ان كان القلب واجبا فالاعلال واجب وان كان القلب
جائزا فالاعلال جائز ولما كان القلب في جاءٍ واجبا كان الاعلال ايضا
واجبا ولما لم يكن القلب في دارٍ وستهزيون واجبا لم يكن الاعلال
ايضا واجبا واعترض اصحاب الخليل على شقي هذا التفصيل اما على توهم
ان كان القلب واجبا فالاعلال واجب فبادة منقوض بباية فان اصلها ايئة
بهمزتين وقلب الهمزة الثانية ياء واجب هناك مع ان الاعلال غير واجب
واما على توهم ان كان القلب جائزا فالاعلال جائز فبادة منقوض
بخطيئة فان قلب الهمزة فيه ياء جائز مع وجوب الادغام بعد
القلب اجاب الاصحاب اما عن الاول اي اعتراض الاول فبان النقض
غير وارد لان اصل آيمة آءمة فلما اراد وا الادغام نقلوا حركة الميم

الميم الى الهمزة ثم قلبت الهمزة ياء لحركة الياء عارضة والحركة
العارضة غير معتبرة بها بدليل قولهم اخشى الله وقالوا انهم فانهم
لم يقلبوا الياء والواو الفا لانه واما عن سيبويه فلان الالف غير واردة لانه
لا شيء يقتضي قلب الهمزة في خطيئة ياء الا ارادة الادغام فكيف يجوز
القلب من غير الادغام فان الادغام من جملة شروط تخفيفها فثبت
ان ما اعترض به على مذهب سيبويه مدفوع عنه فوجب المصير الى
مذهبه اذ القلب خلاف الاصل ونقل عن ابي علي انه كان يقوي
قول الخليل لانه يلزم على مذهب سيبويه من الاعلالين قلب العين همزة
واللام ياء واذا كانوا قد قلبوا في شاكٍ مع انه ليس فيه اجتماع الهمزتين
مع انهم لو لم يقلبوا لما جمعوا على الكلمة اعلالين فهم بان قلبوا فانهم لو
لم يقلبوا لزمهم اعلالان اولى قلت او لمنع الصرف هذا هو الوجه
الساد سر اي يعرف القلب بانه لو لم يقدر لادى على الاصح الى منع الصرف
من غير علة كاشياء فانه لو لم يقدر القلب فيه يلزم احد المذهبين
اي مذهب الكسائي ومذهب الفراء كما مر ذكره والاصح منهما مذهب الكسا
اي بالنسبة الى مذهب الفراء وان كان مذهب سيبويه اصح اي منع
الصرف من غير علة كما اشار المصنف في شرح المفصل ويتبين لك ههنا
ايضا وهذا معنى ما ذكره في الشرح المنسوب الى المصنف ان قوله على الاصح
اشارة الى مذهب الكسائي فعلى هذا يتعلق قوله على الاصح بقوله باداء
وقيل هو متعلق بقوله يعرف اي يعرف القلب بهذا الطريق ايضا
على الاصح لكن ما ذكرناه اولا اولى لان ترك القلب فيه مطلق
لا يودي الى منع الصرف من غير علة بل الازم احد المذهبين فلو